المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات - ISSN : 2602-5663 - المجلد 06، العدد 02، أفريل (2023)، 322- 338

البطالة في صفوف خريجي معاهد التربية البدنية والرياضية في الجزائر بين الواقع والحلول

Unemployment among graduates of institutes of physical education and sports in Algeria: between reality and solutions

بن محمد أحمد[1] *، لعياضي عبد الحكيم[2]
[1] جامعة سوق أهراس (الجزائر)، a.benmohamed@univ-soukahras.dz
[2] جامعة سوق أهراس (الجزائر)، a.layadi@univ-soukahras.dz
Ben mohamed Ahmed [1*], Layadi abdelhakim [2]
[1] Souk ahras university (Algeria), [2] Souk ahras university (Algeria)

تاريخ الاستلام:2022/10/24 تاريخ القبول:2023/01/13 تاريخ النشر:2023/04/30

ملخص:

إلى وقت ليس بالبعيد دخل طلبة معاهد التربية البدنية والرياضية بالعديد من الجامعات الجزائرية في إضراب بسبب قلة مناصب الشغل في اختصاصهم، وكذا لأجل المطالبة بفتح مناصب شغل على مستوى المؤسسات الإبتدائية بالدرجة الأولى، هذه الأخيرة التي يتولى فيها معلموا اللغة العربية تدريس مادة التربية البدنية والرياضية. ولأجل هذا تحاول هذه الدراسة معرفة واقع توظيف خريجي معاهد التربية البدنية والرياضية، فهل حقيقة أن مناصب الشغل غير كافية؟ وهل توجد آليات لتوظيفهم؟ أم أن طلبة الاختصاص أمام مواجهة بطالة إجبارية؟ ببساطة ماهو واقع البطالة في صفوف خريجي التربية البدنية والرياضية؟.وقد توصلت الدراسة إلى حقيقة البطالة التي يعاني منها خريجو التربية البدنية والرياضية، خاصة إذا علمنا شح عملية التوظيف رغم وجود آلاف المناصب في مختلف القطاعات، على غرار وزارة التربية ووزارة الشباب والرياضة وغيرهما الكثير.

الكلمات المفتاحية: البطالة; الخريجون; التربية البدنية والرياضية

Abstract:

Not so long ago, students of sport institutes in many Algerian universities went on strike due to the lack of jobs, as well as in order to demand the opening of jobs at the level of primary schools in the first place, Where Arabic language teachers teach sports. this study attempts to find out the reality of the employment of graduates of sports institutes. Is the fact that jobs are not enough? Are there mechanisms to employ them, or are they facing forced unemployment? Simply what is the reality of unemployment among graduates of sports?

This study found the reality of unemployment by graduates of sports, especially with the lack of jobs, despite the presence of thousands of them, such as the Ministry of Education, the Ministry of Youth and Sports, and many others.

* بن محمد أحمد.

Keywords: The unemployment; The graduates; physical education and sports.

1- مقدمة:

منذ اليوم الأول الذي أنشئت فيه الجامعات في العالم كانت إشكالية مدى قدرتها على إخراج طلبة نوابغ ومتخصصين في كافة الميادين هو شغلها الشاغل، وبعدئذ ظهرت إشكالية ماهية الميادين والتفرعات العلمية التي يجب التنبؤ بها مستقبلا حتى يتم مواكبة التقدم الحاصل في العالم، أما اليوم فإن الإشكالية الأساسية التي تواجهها الجامعات هو مدى قدرتها على المواءمة بين تعداد الخريجين وكمه مع سوق العمل الحقيقي. هذه الأخيرة التي استطاع العالم المتقدم أن يتجاوزها إلى حد كبير، في الوقت الذي بقيت فيه الجامعات العربية بعمومها مركزة على الكم أكثر من نوع المتخرجين، وكذا عدم أخذها بعين الاعتبار لماهية سوق العمل ومتطلباته الحالية والمستقبلية، وهو الأمر الذي أدى إلى بطالة مقننة يعرفها العالم العربي بما فيها الجزائر طبعا.

إن الحديث عن مشكلة البطالة ليس بالشيء الهين في الجزائر، خاصة إذا علمنا أن الحصول على الإحصائيات الموثوقة والثابتة هو عمل صعب المنال في ظل عدم وجود هيئات معينة بذاتها تعمل على تحديث المعلومات والإحصائيات وتمكين القارئ العادي من الاطلاع عليها. هذا الأمر الذي يكاد أن نشاهده في العديد من المواقع الالكترونية للوزارات والمديريات التي تظل مواقعها حبيسة سنوات خلت. أيضا يكفي للباحث أن يتنقل بين مواقع الجامعات الجزائرية ليجد أن إحصائياتها المنشورة للعامة لا تتعدى وصفا لمهام المكاتب المسؤولة عن الإحصائيات، وإن توفرت تلكم الإحصائيات فإنها لا ترقى كأساس للبحث والتمحيص والمقارنة. ولأجل هذا وحتى لا يبقى هاجس الإحصائيات مؤرقا لنا فإنه يمكننا أن نلج موضوع البطالة من خلال دراسة العديد من المؤشرات والمعايير التي تمكننا من الوصول إلى هدف هذه الدراسة الاستشرافية. والتي كان هاجسنا الأول فيها هو التساؤلات الآتية:

- هل يوجد مواءمة بين التعليم العالي في الجزائر وسياسة التشغيل (سوق العمل)؟
- ماهو واقع البطالة في صفوف خريجي التربية البدنية والرياضية؟
- ماهي الآليات والحلول التي تمكن خريجي التربية البدنية والرياضية من الحصول على مناصب شغل؟

2- منهج الدراسة، مجالها الزمني وعينتها:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي، والذي يهدف أساسا إلى وصف الواقع كما هو، ناهيك عما يتيحه للباحث من وسائل تمكنه من تفسير وضبط وحتى التنبؤ بمستقبل الظاهرة التي يدرسها بناء على مدى تحكمه في وصفها بالدرجة الأولى، وفي موضوعنا هذا فإن الإحصائيات التي تنطلق منها هذه الدراسة هي الأساس الذي اعتمدناه في عملية التحليل والمقارنة، كما أن تحليل عديد الإحصائيات هو مفتاح الوصول إلى حقيقة البطالة في صفوف خريجي التربية البدنية والرياضية. وهو الذي يساعدنا على مقارنة تعداد الخريجين مع تعداد المناصب والوظائف الموجودة حقيقة. وعن مجال الدراسة الزماني فإن الدراسة كانت بدءا من نوفمبر 2021 وإلى غاية فيفري 2022. أما مجتمع الدراسة التي يبلغ 23 معهدا وقسما للتربية البدنية والرياضية،

فقد تم اختيار 5 معاهد فقط لاعتبارات خاصة أهمها أنها المعاهد الوحيدة التي تمكنا من الحصول على إحصائيات الطلبة المتخرجين بها.

3- النتائج:

1.3. التعليم العالي وسياسة التشغيل:

يشكل وجود وجَودَة الجامعات من عدمها في أي دولة في العالم المعيار الأهم لمدى تطور تلكم الدول، حيث تعمل تلكم الجامعات على تبني العديد من الاستراتيجيات والبحوث الاستشرافية التي تمكن تلكم الدول من رسم سياساتها الداخلية والخارجية وفي كافة القطاعات دون استثناء. وغالبا ما يتم وصف المهام التي تقوم بها الجامعات إزاء مجتمعاتها باستعمال مصطلح "الموائمة"، هذه الأخيرة التي تعني: "المطابقة بين ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي وما يتوقعه المجتمع منها، ويفرض هذا المبدأ تعزيز مساهمة التعليم العالي في تنمية المجتمع ككل، بما في ذلك تنمية النظام التربوي، كما يفرض هذا المبدأ أيضا انسجاما متبادلا مع عالم الشغل ومتطلبات التنمية الشاملة، وأن يساهم التعليم العالي في المحافظة على المعرفة وتوسيع نطاقها، وتعميقها ونشرها بشكل يتيح للإنسان حل مشكلاته، كما تقتضي المواءمة كذلك المحافظة على التنوع الثقافي" (برعودي، 2009، ص27). ولكن، الحقيقة أنه في عالمنا العربي عموما وفي الجزائر موضوع دراستنا يرى العديد من الباحثين أن وزارة التعليم العالي تنصلت من مسؤولياتها تجاه المجتمع وأضحت مهمتها الرئيسية تخريج كم هائل من الطلبة دون وجود دراسات استشرافية لسوق العمل وما يحتاجه فعلا، ومستقبل الشغل وأيُّ القطاعات أكثر احتياجا لمناصب دون غيرها، وأي الاختصاصات فعلا يحتاجها المجتمع عموما. وهذه الحقيقة تشترك فيها جميع دول العالم الثالث، حيث لاوجود لتلكم الدراسات الاستشرافية. ببساطة، "إن الكثير من الدول النامية وعلى رأسها الجزائر أكثرت من كم التعليم العالي بشكل عشوائي، معتقدة أن نشر التعليم بين المواطنين هو الحل لمكلات التنمية، وقد نتج عن ذلك هذه الأعداد الهائلة الوفيرة من الخريجين التي لا تتناسب أعدادها مع طاقة وإمكانيات الاقتصاد الوطني وحاجاته، وهذا يرجع بشكل كبير إلى عدم وظيفية التعليم العالي من جهة وانخفاض الاستثمارات الخالقة لمناصب عمل في الجزائر، ذلك أنه من اعظم النتائج خطورة لهذا التعليم هو الإحباط الذي نتج عن عدم قدرة الجامعيين على أن يجدوا وظيفة مرضية من الناحيتين الاجتماعية والمادية" (عماري وقطاف، 2010، ص107).

وحتى تتضح الصورة أكثر عن العلاقة الصارخة العكسية اللامنطقية بين ما تفرزه الجامعات الجزائرية من طلبة في كافة الاختصاصات، وبين عدم تمكن الكم الهائل من الخريجين من الحصول على منصب شغل مستقر يصون كرامتهم، فإننا نستذكر ما قاله وزير التعليم العالي سابقا: "طاهر حجار في باريس 2018 مبرزا الدور الأساسي للقطاع في إدماج الشباب، حيث قال: إن الجزائر انتقلت من جامعة واحدة ومدرستين بالجزائر العاصمة سنة 1962 إلى 106 مؤسسات جامعية سنة 2018، ومن 2375 طالبا جامعيا في 1962 إلى 1.730.000 عام 2018. وأننا انتقلنا من 3 طلبة لكل 10000 نسمة إلى حوالي 400 طالب لكل 10000 نسمة، مشيرا إلى أن هذا التعداد سيرتفع ليصل إلى 2 مليون خلال الموسم الجامعي 2020/2019، و3,5 مليون في آفاق 2030. (el-massa.com, 2018) "

والمعنى مما سبق أن وزارة التعليم العالي وفق هذه الإحصائيات تعمل على تخريج أكبر عدد ممكن من الطلبة، أي التأكيد على الكم وكأن كم الطلبة يعتبر مؤشرا على التطور والتقدم، في حين كان الأولى إيجاد موازنة بين الخريجين وسوق العمل الحقيقي. وحينئذ فإن الكيف والنوع هو الأهم وليس الكم. وحتى نكون منصفين ههنا فقد:"حقق التعليم في الجزائر خلال أربعة عقود من الزمن نتائج لها دلالاتها، ولكن على المستوى الكمي فقط، فإذا نظرنا إلى الإحصائيات وجدنا أن الجزائر قطعت شوطا كبيرا في التعليم العالي، ولكن أي تعليم يمكن أن يحدث في ظل وجود تبعية وانخفاض المستوى.. ولكن نظرا لعدم اهتمام النماذج التنموية والتعليمية بخصوصيات الجزائر فإن النتيجة اضطراب كمي ونوعي في التنمية والتعليم – ولأجل هذا– قد نجزم إذا ما قلنا بأن السبب الرئيسي لفشل السياسة الجامعية في الجزائر، يعزى إلى حد كبير إلى التركيز على الجانب الكمي بدلا من الجانب النوعي – والذي أدى إلى– تخريج أعداد متزايدة لنوعيات هامشية وفي تخصصات لا تحظى بالأولوية ولا تنسجم مع متطلبات التنمية وحاجات السوق مما يعمل على زيادة نسبة البطالة بين الخريجين في هذه التخصصات" (عماري وقطاف، 2010، ص112-113). فالكليات والمعاهد في الجامعات الجزائرية تعمل على: "قبول أعدادا كبيرة من الناجحين في الثانوية العامة دون النظر إلى حاجة سوق العمل بالنظر إلى تخصصاتهم، و بالتالي تتفاقم أزمة البطالة، الأمر الذي يتطلب ربط الجامعة بسوق العمل، فمثلا.. تقرر وزارة التعليم العالي توجيهات بالآلاف لشعبة الآداب والتاريخ والفلسفة وعلم النفس ومعظم تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، في حين أن سوق العمل توفر عروضا لا تتجاوز المئات، حيث تتهم هيئة الوظيف العمومي وزارة التعليم العالي بانتهاج سياسة الحشو في إقحام حوالي 4 آلاف طالب في شعبة التاريخ و سوق العمل يحتاج 500 متخرج" (بيبي، 2016، ص 80).

ولأجل ما سبق، وحتى نرسم صورة شاملة عن حقيقة توظيف خريجي الجامعات، ومدى سهر وزارة التعليم العالي على القيام بدراسات استشرافية تعمل وفقها على تحديد معالم توظيف الخريجين مستقبلا، فإننا نذكر ههنا أن وزير التعليم العالي سابقا طاهر حجار في نوفمبر 2017 على إثر الاضطرابات التي عرفتها بعض المعاهد والمدارس العليا آنذاك المرتبطة بحق التوظيف قال: "أن الحركات الاحتجاجية ذات صلة بالتوظيف تعتبر أمرا لا علاقة له بقطاعه (echoroukonline.com, 2017)." هذا الأمر– مسألة التوظيف– كان فيما مضى في سياسات الدولة شيئا بديهيا تقوم وتسهر عليه، فتزايد معدلات البطالة يرجع أساسا إلى: "تراجع سياسة التعيين المباشر لحاملي الشهادات الجامعية والتي كانت من أهم مهام الحكومة الجزائرية، حيث كانت تتكفل الدولة بتعيينهم في القطاعات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية ضمن سياسة اجتماعية متكاملة (alaraby.co.uk, 2017).

في وقتنا الحاضر مثلا نجد أن وزير التعليم والبحث العلمي عبد الباقي بن زيان يقول: "أنه من المستحيل أن يتم توظيف حاملي شهادة الدكتوراه مباشرة، وأرجع السبب في حوار له مع وكالة الأنباء الجزائرية إلى عددهم الهائل الذي يفوق الـــ 5 آلاف متحصل على هذه الشهادة سنويا (awras.com, 2021)" وطبعا هذا العدد الهائل الذي يوضح وجود 5000 متحصل على الدكتوراه سنويا يعتبر معضلة حقيقية بمعنى الكلمة، وإن كنا نحن في منظومتنا نكتفي بالتفاخر بهذا العدد الهائل، فإن هذا العدد يتم على

أساسه دق ناقوس الخطر في الدول المتقدمة، فالحقيقة التي يجب ألا ننساها أننا أمام آلاف العاطلين عن العمل خاصة في ظل عدم وجود مناصب عمل تلائم شهاداتهم (خارج قطاع التعليم العالي) في الوظيف العمومي الجزائري (هيئة التوظيف في المؤسسات التابعة للدولة). وبمقارنة عدد المتحصلين على شهادة الدكتوراه بغيرهم من الطلبة المتخرجين الذي يصل إلى مئات الآلاف، فإننا نعرف أن مسألة توظيفهم تعتبر بعيدة المنال، فالجامعة الجزائرية مثلما يقول: "المنسّق الوطني لمجلس أساتذة التعليم العالي عبد الحفيظ ميلاط عام 2017 أنّ الجامعة الجزائرية تصدّر سنويا حوالي 300 ألف بطال، أي بمعدل 3 ملايين بطال في 10 سنوات. وأرجع سبب ذلك في سوء تسيير نظام"lmd" ، والإغفال عن المسار المهني، حيث أكد أنّه يتوجب إعادة بعث المسار المهني حتى يكون هناك إختيار أنسب للتخصص الذي يمكنه خلق توازن داخل سوق الشغل " (eldjazaironline.dz, 2018)،

ولكن، حتى نصل إلى مرحلة التوازن بين نسبة التخرج وسوق الشغل، لا بد للهيئات المعنية (حكومة، وزارة، مؤسسات..إلخ) أن تقوم بدراسات استشرافية حول ماهية مستقبل الجامعة، المتخرجين، المجتمع...إلخ. ويكفي أن نورد بعض الاحصائيات التي استطعنا الحصول عليها حتى نؤكد أن الإحصاء هو مفتاح القيام بأي دراسة استشرافية. فالوكالة الوطنية للتشغيل على لسان مديرها عام 2018 قالت بأن: "قطاع الخدمات والصناعة احتلا الصدارة في توفير فرص العمل بـــ 32 بالمائة يليهما قطاع الأشغال العمومية بـــ 31 بالمائة فقطاع الفلاحة بـــ 4 على اعتبار أن هذا الأخير يعد قطاعا عائليا بالدرجة الأولى. وأن عدد المسجلين خلال سنة 2018 بلغ مليون و 456 ألف و753 طالب عمل، 30 بالمائة منهم من خريجي الجامعة الجزائرية و23 بالمائة من خريجي مراكز ومعاهد التكوين المهني وهو المؤشر الذي قابله حوالي نصف مليون عرض عمل(eldjazaironline.dz, 2019) "، وفي إحصائية أخرى للوكالة الوطنية للشغل خلال الثلاثي الأول من عام 2021، فقد: "بلغ عدد طالبي العمل 2.002.436 شخص، بها 717.092 مستوى جامعي (36 %)، 456.471 مستوى ثانوي (23 %)، 695.627 مستوى متوسط (35 %)، 94.009 مستوى ابتدائي (5 %)، 39.237 بدون مستوى (2%) (anem.dz, 2021)

هذه الإحصائيات قد تبدوا مبشرة إلى حد ما، ولكن الحقيقة أن ذات الإحصائيات لا تمكننا من معرفة ماهية العقود والصيغ التي يتم على أساسها التوظيف (عقود ما قبل التشغيل سابقا، الإدماج المهني....إلخ). فوجود منصب عمل مؤقت لا يعني الاستقرار في الوظيفة، ناهيك عن أن جل تلكم العقود بأجر رمزي لا يحفظ كرامة حاملي الشهادات العليا. ولذلك فالعقود التي توفرها الوكالة الوطنية للتشغيل مثلا ليست حلا جذريا لمعضلة البطالة، وهو ما يوافق إحصائيات المركز الوطني للإحصائيات لعام 2017 فقد: "تم إحصاء ستة (6) بطالين من عشرة (10) كبطالين على المدى الطويل أي ما يمثل 60 بالمئة و هم بطالون منذ سنة أو أكثر. هذه الإحصائيات بلغت فيها نسبة الحاصلين على شهادة من التكوين المهني 26ر2 بالمئة، وبلغت نسبة الحاصلين على شهادة في التعليم العالي نسبة 25ر8 بالمئة (eldjazaironline.dz, 2018)، ومن جهة ثانية، فإن تلكم العقود وإن كانت تعمل على خفض معدل البطالة مؤقتا فإن إحدى الدراسات الجزائرية قالت بأن: "انخفاض البطالة في الجزائر يعتبر شكلي أكثر منه حقيقي وذلك لكثرة مناصب

العمل المؤقتة ومنخفضة الأجر بالإضافة إلى هدر مبالغ ضخمة من الإنفاق الحكومي في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي باءت بالفشل وعدم قدرة الدولة على استرداد الديون" (بن جلول وفلفول، 2018، صفحة 58). والمعنى مما ذكرناه آنفا أن الدولة بسياستها هذه تخسر بطريقتين: الأولى أنها تدفع أموال طائلة نظير تلكم العقود المؤقتة، والثانية أنها تراهن على تمويل مؤسسات صغيرة ومتوسطة مصير أغلبها الفشل نظير عدم وجود المراقبة والمتابعة لها.. في حين كان الأولى توفير مناصب عمل دائمة لمئات آلاف الخريجين سواء بالتعاقد المباشر مع مختلف القطاعات، أو بإنشاء مؤسسات تابعة للدولة توظف مئات الآلاف من العاطلين عن العمل.

2.3. خريجو التربية البدنية والرياضية والبطالة:

إن دراسة حالة خريجي التربية البدنية والرياضية بالجامعات الجزائرية من جهة، ودراسة موضوع البطالة على مستواهم ليست بالشيء اليسير البته. ولعل من أهم الصعوبات التي واجهتنا وستواجه أي باحث يرغب في دراسة هذا الموضوع بالذات هي مشكلة عدم وجود الإحصائيات الثابتة والحديثة لمختلف المعاهد في التراب الجزائري، حيث أنه على الرغم من وجود مايفوق العشرين معهدا (20) بين معهد وقسم للتربية للبدنية والرياضية في الجامعات الجزائرية، فإننا لم نتحصل سوى على عدد ضئيل من الإحصائيات حول عدد الطلبة سواء المسجلون أو المتخرجون من جهة، وسواء بالنسبة للموسم الحالي أو المواسم السابقة فإن المعلومات شحيحة جدا. وكوننا توصلنا إلى مجموعة من البيانات المتفرقة (2019/2018/2017/2016/2015) أي وجود إحصائيات في سنوات فقط دون غيرها إن وجدت، فإننا إرتأينا جمع الإحصائيات التي تتوافق في موسم جامعي واحد، واخترنا على أساس ذلك الموسم الجامعي 2017/2016 على أساس وجود إحصائيات في المعاهد المختارة في هذا الموسم بالضبط، وكذا على أساس وجود مسابقتين لتوظيف أساتذة التربية البدنية والرياضية (أساتذة التعليم المتوسط والثانوي) في جوان 2016 وجوان 2017. ولنتحصل في الأخير على الآتي:

الجدول رقم (01) يوضح مقارنة بين عدد المتخرجين مع عدد مناصب التوظيف المفتوحة في قطاع التربية

الموسم الجامعي		2017/2016		2018/2017		∑ الماستر
معاهد الرياضة		Licence	Master	Licence	Master	
STAPS سوق أهراس		72	79	X	X	79
STAPS عنابة		X	X	119	40	40
STAPS سطيف		378	46	369	122	168
STAPS الجلفة		208	287	313	206	493
STAPS الأغواط		137	178	152	158	336
∑ طور الماستر		/	590	/	526	1116
مسابقات توظيف قطاع التربية	المسابقة	جوان 2016		جوان 2017		X
	أستاذ الثانوي	196 منصب في 48 ولاية		160 منصب في 48 ولاية		356
	أستاذ المتوسط	465 منصب في 48 ولاية		177 منصب في 48 ولاية		642

المصدر: المؤلفان، بناء على إحصائيات بعض معاهد التربية البدنية والرياضية، وموقع وزارة التربية

من خلال الجدول السابق، ونظرا لعدم اكتمال الإحصائيات (عدم وجود إحصائيات متكاملة حول عدد المتخرجين)، فإننا سنحاول استغلال البيانات التي بحوزتنا والتي حصلنا عليها من الإحصائيات المتوافرة عبر المواقع الالكترونية لمعاهد التربية البدنية والرياضية المختارة أعلاه. إنه ومن خلال إجراء مقارنة بسيطة بين عدد المناصب المتوافرة على مستوى قطاع التربية وعدد المتخرجين في كل موسم جامعي، فإننا سنجد الاختلال الواضح بين تعداد المتخرجين وعدد المناصب المفتوحة. ومثال ذلك، أن عدد المناصب المفتوحة على مستوى قطاع التربية في مسابقة جوان 2017 والبالغ تعدادها 337 منصبا في كامل التراب الوطني (أستاذ التعليم الثانوي والمتوسط) لا تتوافق حتى مع عدد خريجي معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة زيان عاشور (الجلفة) والتي يبلغ عدد متخرجيها خلال الموسم الجامعي 2018/2017 عدد 519 طالب متخرج (ليسانس وماستر). كما أن نفس المسابقة (جوان 2017) لا تستطيع أن تغطي نسبة المتخرجين في الموسم الجامعي 2018/2017 لجميع المعاهد الخمسة التي بلغ عدد متخرجي الماستر فيها 526 طالبا، ومن جهة أخرى تعداد متخرجي خمسة معاهد خلال موسمين الذي بلغ 1116 طالبا لا يتوافق مع عدد المناصب المقترحة خلال مسابقتي 2016 و2017 والذي يبلغ عدد مناصبهما 998 منصبا، ناهيك عن عدد المتخرجين في المعاهد المتبقية، والذي يعني ببساطة أن عدد المناصب لا يتلاءم تماما مع تعداد المتخرجين الهائل.

وبما أن الإحصائيات الوحيدة التي بحوزتنا والتي تركز أكثر على عدد المسجلين، فإننا إذا افترضنا جدلا أن ثلث (3/1) عدد المسجلين يمكن اعتبارهم متخرجين كل سنة فإننا سنصل إلى نفس النتيجة التي مفادها عدم وجود مناصب عمل تلائم وتوافق عدد المتخرجين الهائل. أيضا لا يفوتنا أن نذكر بأن عينتنا فقط تشمل خمسة معاهد فقط من أكثر من 20 معهدا للتربية البدنية والرياضية، وبالتالي فإن عدد الخريجين الحقيقي يفوق بما لا يدع مجالا للشك عدد المناصب المقترحة في مسابقات التوظيف على مستوى قطاع التربية (أساتذة التربية البدنية والرياضية في التعليم الثانوي والمتوسط). ناهيك عن أن خريجي التربية البدنية والرياضية لا يحق لهم التوظيف على مستوى التعليم الإبتدائي كأساتذة لمادة التربية البدنية والرياضية، والسبب أنه يتم تكليف أساتذة اللغة العربية في التعليم الابتدائي بتدريس مادة التربية البدنية والرياضية رغم عدم إلمامهم بهذا التخصص من جهة، وكذا رفض الوزارة الوصية (وزارة التربية الوطنية) توظيف أساتذة للتربية البدنية والرياضية في المدارس الإبتدائية التي بلغ تعدادها 19049 مدرسة ابتدائية في الموسم 2019/2018، وهو ما يعني أنه لو تم توظيف أستاذ واحد فقط في كل ابتدائية فإن مشكلة شح المناصب التي يعاني منها خريجو التربية البدنية والرياضية لن يكون لها وجود مستقبلا.

3.3. خريجو التربية البدنية والرياضية وحلول التوظيف:

سنحاول فيمايلي ومن خلال بعض الإحصائيات التي تمكنا من الحصول عليها أن نُعطي بعض المؤشرات التي بإمكانها حل مشكلة البطالة على مستوى خريجي معاهد التربية البدنية والرياضية، وهي كالآتي:

1.3.3. على مستوى قطاع التربية الوطنية:

تمثل وزارة التربية الوطنية أكبر وسيط أو حاضنة يمكن من خلالها حل مشكلة آلاف من خريجي معاهد التربية البدنية والرياضية خاصة إذا علمنا أن نسبة توظيف خريجي التربية البدنية والرياضية على مستواها ضئيلة جدا مقارنة بغيرها من الاختصاصات حيث نجد أن وزارة التربية الوطنية يتم على مستواها الآتي:

- **أقسام رياضة ودراسة:**

من المعروف أن هذه الأقسام قد تم استحداثها ابتداء من 2011 على مستوى متوسطات التراب الوطني، حيث تم الاتفاق بين وزارتي التربية الوطنية والشبيبة والرياضة. ولكن الملفت للانتباه بهذه الأقسام أن مهمة تأطير وتدريس هؤلاء التلاميذ قد أوكلت به وزارة الشباب والرياضة التي وعدت بمنح التلاميذ في حال اجتيازهم شهادة التعليم المتوسط فرصة متابعة الدراسة بالثانويات الرياضية. هذا الأمر وإن كان حقا لِكِلا طَرَفَي الاتفاق، فإن السؤال الجوهري ههنا ما الذي يمنع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من عقد اتفاقيات مثل هذه تمكن من توظيف عدد معتبر من خريجي التربية البدنية والرياضية أو على الأقل للظفر ببعض المناصب مناصفة مع وزارة الشباب والرياضة. أما السؤال الآخر فهو ما الذي منع وزارة التربية الوطنية – خلال استحداث هذه المدارس– من توظيف خريجي التربية البدنية والرياضية. وعلى كل فإن مناصب الشغل الموجهة لأقسام ورياضة يمكنها حل الكثير من مطالب التشغيل التي يطالب بها طلبة الرياضة خريجي الجامعات الجزائرية.

- **مسابقات توظيف مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني ومشرفي التربية:**

حيث يتم التوظيف في المنصب الأول لحاملي ليسانس في علوم التربية، علم النفس، علم الاجتماع. أما منصب مشرف التربية فيتم قبول حاملي شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية، وهو ما يعني عدم قبول حاملي شهادات أعلى في هذا المنصب في الوظيف العمومي لأنها شهادات أعلى من المطلوب بما فيها تخصص التربية البدنية والرياضية بالطبع. وفي الجدول الموالي نذكر بعض مسابقات التوظيف التي أمكننا الحصول عليها في هذين المنصبين:

جدول رقم: (02) لبعض مسابقات المستشارين والمشرفين التربويين

الوصف	مسابقة 2015	مسابقة 2017	مسابقة 2019	الشهادة المطلوبة
مسابقة مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني	666 منصب	245 منصب	523 منصب	ليسانس علوم التربية ليسانس علم النفس ليسانس علم الاجتماع
مشرف التربية	4325 منصب	2783 منصب	1828 منصب	شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية أو ما يعادلها في جميع الفروع بكل تخصصاتها

المصدر: المؤلفان، بناء على مسابقات منشورة في موقع وزارة التربية

الجدول السابق يوضح بعض المناصب التي بالإمكان تمكين خريجي التربية البدنية والرياضية من شغل نسبة من هذه المناصب مستقبلا في حالة تم إدماج تخصصهم مع التخصصات المطلوبة سلفا في هذه المناصب، خاصة إذا

علمنا أن طلبة التربية البدنية والرياضية متحصلون على تكوين يمكنهم من الإشراف والتأطير والتوجيه لتلاميذ الأطوار الثلاثة.

- **مسابقات توظيف أساتذة التربية البدنية والرياضية:**

وهذا على مستوى الإكماليات والثانويات فقط (يمكن الرجوع إلى الجدول رقم 01)، في حين يتم إقصاء تخصص التربية البدنية والرياضية من تدريس اللغة العربية، في حين تستفيد تخصصات أخرى من تدريسها، وهو مايبينه الجدول الموالي الذي يبين بعض الإحصائيات التي استطعنا الحصول عليها:

جدول رقم (03) يوضح بعض مسابقات التوظيف ابتدائي وعدد الإبتدائيات

الوصف	مسابقة جوان 2016	مسابقة جوان 2018
منصب: أستاذ التعليم الإبتدائي (لغة عربية)	15239 منصب يحق لأكثر من 30 تخصص خارج اللغة العربية المشاركة فيها دون تخصص الرياضة	2377 منصب يحق لأكثر من 30 تخصص خارج اللغة العربية المشاركة فيها دون تخصص الرياضة
عدد الإبتدائيات	17168 مدرسة	19049 مدرسة

المصدر: المؤلفان، بناء على إحصائيات وزارة التربية والديوان الوطني للإحصائيات

حسب الجدول السابق نجد أن خريجي تخصص التربية البدنية والرياضية محرومون من جهة من المشاركة في مسابقات أساتذة التعليم الابتدائي (لغة عربية) في الوقت الذي يستفيد فيه 30 تخصص خارج تخصص اللغة العربية من المشاركة. وهذا على الرغم من أن مناهج وبرامج التكوين التي يدرسها طلبة التربية البدنية والرياضية تتكون وطيلة سنوات الدراسة من مقاييس لها علاقة جد وثيقة بأساليب التدريس وعلوم التربية والمنهجية والبيداغوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع والاتصال وعديد المقاييس العلمية (الإحصاء، التشريح، الكيمياء الحيوية...إلخ). ومن جهة ثانية، فإن أساتذة التعليم الابتدائي يكلفون في المدارس الابتدائية بتسيير حصة التربية البدنية والرياضية رغم عدم إلمامهم بهذا التخصص. أيضا بالنظر إلى عدد الإبتدائيات ومع حرمان خريجي التخصص من مناصب التعليم الابتدائي (لغة عربية)، فإنه في حالة تم خلق مناصب شغل لتدريس التربية البدنية والرياضية على مستوى الابتدائي فإن ذلك يعني تشغيل عدد هائل من الخريجين (حالة خريج واحد لكل مدرسة يعني 19049 منصب شغل، حالة إثنان من خريجي تربية بدنية ورياضية يعني 38098 منصب شغل...إلخ). ناهيك عن المناصب التي سيتم خلقها لخريجي التربية البدنية والرياضية إذا ما زادت نسبة المناصب السابقة في مسابقتي أساتذة التربية البدنية في الإكماليات والثانويات (الرجوع إلى الجدول 01).

أخيرا، إن إسناد حصة التربية البدنية في الطور الإبتدائي لأستاذ متخصص في النشاط الرياضي ليست اعتباطا، بل إن هذا الأخير هو المؤهل الأول لشغل هذا المنصب خاصة إذا علمنا ما يميز خصائص الفئات العمرية للأطفال في الطور الإبتدائي والتي يتجاهلها أساتذة اللغة العربية الذين أصبحوا يسيرون حصص التربية البدنية بتمارين وحركات رياضية تُعتبر عند أساتذة التربية البدنية المتخصصين تسخينات تمهيدية لأي نشاط رياضي. ناهيك عن عدم وجود أي برامج محددة سلفا لتعليم الأطفال مهارات رياضية معينة تُناسب أعمارهم. أيضا في ظل عدم وجود المرافق والمنشآت الرياضية والعتاد الرياضي داخل جل المدارس الإبتدائية

فإن الأساتذة المتخصصين في الرياضة يمكنهم ببساطة إيجاد البدائل التي تمكنهم من تسيير الحصص الرياضية في الوقت الذي لا يهتم فيه غيرهم من الأساتذة –المنوطون بتدريس حصص التربية البدنية الآخرون مثل أساتذة اللغة العربية– من وجود العتاد الرياضي من عدمه ومناسبة المرافق الرياضية للنشاط الرياضي من عدمها. وحتى تتضح لنا أهمية وجود أساتذة رياضة متخصصين في الطور الإبتدائي لا بد لنا أن نعلم أن خصائص الفئات العمرية الصغرى هي من تُحتم وجود أولئك المتخصصين في المجال الرياضي دون غيرهم، فالمعروف أن النشاط الرياضي يلعب في الطور الإبتدائي دورا هاما في تنشئة الأطفال خاصة إذا علمنا احتياجات هذه الفئات العمرية للنشاط الحركي عموما، فخصائص هذه المرحلة العمرية بالذات تتميز عن غيرها بكونها اللبنة الأولى لتربية الطفل ونشاطه الحركي والفكري. وبمقارنة هذه الخصائص مع أهمية النشاط الرياضي لها فإن هذه الأخيرة تعتبر مهمة جدا في مساعدة الطفل من جهة على التواصل بمعناه العام مع غيره، وعلى قدرة الطفل على التفاعل مع الآخرين وبناء علاقات معهم أساسها الممارسة الجماعية للنشاط الرياضي، ناهيك عن معالجة الإنطواء والخجل وفرط الحركة والتنمر...إلخ. أيضا ما توفره حصة التربية البدنية والرياضية من بيئة تحدد مسار اختياراتهم الرياضية مستقبلا، وحتى اكتشافها وتطويرها. وكل هذا لا يتأتى إلا بالممارسة الصحيحة للنشاط الرياضي في الطور الإبتدائي، وهو الأمر الذي يعجز أساتذة اللغة العربية عن تطبيقه وحتى فهم أبعاده، في حين إن الأساتذة المتخصصين في المجال الرياضي يعتبرون أن كل فئة عمرية لها برنامج معين يهدف إلى تطوير مهارات محددة بذاتها، ناهيك عن تطبيق برامج محددة مدروسة سلفا وتهدف إلى تحصيل علمي فكري يمس نشاطهم الحركي بالدرجة الأولى ويمس نشاطهم الفكري (الفهم والحفظ مثلا)، والشعوري (الملل مثلا)، والاجتماعي (التعاون مع الآخرين مثلا)، والذاتي (المنافسة مثلا)...إلخ.

2.3.3 على مستوى قطاع الشبيبة والرياضة:

تلعب وزارة الشباب الرياضة دور الحاضنة الأكبر في تكوين وتوظيف المهتمين بالأنشطة الرياضية عموما، وذلك من خلال نظرا للأسباب الآتية ذكرها:

- **السهر على تكوين إطارات الرياضة:** حيث نجد من بين الهيئات التابعة لها، والتي تحرص على تكوين إطارات الرياضة ستة معاهد ومدارس أساسية هي :
  - المدرسة العليا لعلوم الرياضة وتكنولوجياتها (رشيد حرايق)، دالي إبراهيم
  - المعهد الوطني للتكوين العالي في علوم الرياضة وتكنولوجياتها (عبد الله فاضل)، عين البنيان
  - المعهد الوطني للتكوين العالي لإطارات الشباب والرياضة (احمد زبانة)، عين الترك، وهران
  - المعهد الوطني للتكوين العالي لإطارات الشباب والرياضة بقسنطينة
  - المعهد الوطني للتكوين العالي لإطارات الشباب مداني سواحلي، تيقصراين
  - المعهد الوطني للتكوين العالي لإطارات الشباب بورقلة
- **السهر على توظيف الإطارات الرياضية:** حيث أن وزارة الشباب والرياضة عبر هيئاتها ومعاهدها المتخصصة في التكوين تقوم بإحصاء ما تحتاجه منشآتها أو مرافقها الرياضية التابعة لها أو تحت وصايتها

فتقوم بتكوينهم مسبقا وتفتح لهم تكوينا متخصصا حسب احتياجات سوق العمل (احتياجات المرافق والمنشآت التابعة لها)، حيث يتم تكوين الآتي :

- تكوين مستشاري الرياضة (فرع نظرية ومنهجية التدريب الرياضي): المترشحون الحاشزون على شهادة البكالوري، يخضعون لتكوين مدته 5 سنوات. والتي يستفيد منها أيضا رياضيي النخبة والمستوى العالي صنف "أ" وصنف "ب" الحاملين لشهادة البكالوريا أو الذين يثبتون مستوى الثالثة ثانوي.
- تكوين مستشاري الرياضة (فرع التسيير الرياضي) الحائزون على شهادة البكالوريا (5 سنوات تكوين).
- تكوين مربي الأنشطة البدنية والرياضية والذين يثبتون مستوى الثالثة ثانوي لمدة تكوين 3 سنوات مع مناصب عمل ثابتة ودائمة.
- تكوين مربي تنشيط الشباب ومربي التنشيط الرياضي الذين يثبتون مستوى الثالثة ثانوي لمدة 3 سنوات مع مناصب عمل ثابتة.
- تكوين مربي رئيسي لتنشيط الشباب ومربي رئيسي للأنشطة البدنية والرياضية، وهذا للحاصلين على شهادة البكالوريا مع تكوين مدته 4 سنوات.

إضافة إلى ما سبق، تقوم الوزارة بعقد اتفاقيات من شأنها توظيف الإطارات المتخرجة من هيئاتها، ومثال ذلك الاتفاقية التي قامت بها مع وزارة التربية الوطنية والتي تهدف إلى أن يقوم إطاراتها المتخرجون بتأطير أقسام "رياضة ودراسة". ناهيك عن الاتفاقيات التي تقوم بها مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي على أساسها سابقا تم إدماج الكثير من إطاراتها ومعادلة شهاداتهم ليكونوا أساتذة للتعليم العالي في مختلف الجامعات الجزائرية (معاهد الرياضة). أيضا الاتفاقيات التي يتم إبرامها مع الإتحادات الرياضية والفدراليات بمختلف تخصصاتها الرياضية والتي على أساسها يتم إجراء تربصات ودورات تدريبية للحصول مثلا على (CAF "A,B,C في كرة القدم) والتي بموجبها يتم توظيف المتحصلين على تلكم الشهادات ليكونوا مدربين معتمدين في مختلف الاختصاصات.

مما سبق يتضح لنا وللقارئ أن نسبة توظيف خريجي معاهد الرياضة من الجامعات الجزائرية ضئيل جدا إن لم يكن معدوما، فخريجو التربية البدنية والرياضية لا يمكن لهم بأي حال من الأحوال أن يحصلوا على مناصب شغل في قطاع الشباب والرياضة لأنهم منطقيا لا يملكون شهادات من المدراس والمعاهد التابعة لوزارة الشباب والرياضة، ومن ناحية أخرى فتوظيفهم في مختلف مديريات الشباب والرياضة والمركبات الجوارية والمسابح وو..إلخ غير وارد ايضا لأن تلكم المناصب موجهة خصيصا لخريجي المعاهد والمدارس التابعة لوزراة الشباب والرياضة. أيضا لا يحق لخريجي التربية البدنية والرياضية أن يكونوا مدربين معتمدين لدى الفرق الرياضية النشطة لأنهم مطالبون بإجراء دورات تكوينية تجريها الفيدراليات والاتحادات الرياضية. ولأجل ما ذكرناه آنفا، وحتى يتم توظيف جزء كبير من خريجي التربية البدنية والرياضية (خريجو الجامعات الجزائرية) في قطاع الشباب والرياضة يجب إعادة الاعتبار لماهية التوظيف في قطاع الشباب والرياضة ولصالح خريجي التربية البدنية والرياضية من الجامعات الجزائرية ،خاصة إذا علمنا وزارة الشباب والرياضة تحوز على كافة الهياكل

القاعدية (منشآت، مرافق رياضية...إلخ) في جميع التراب الوطني، وهو ما يعني أنه إذا تم ذلك فعلا فإن عددا هائلا من المتخرجين سيتحصلون على مناصب عمل حقيقية.

3.3.3. على مستوى قطاعات الدفاع، الأمن، إدارة السجون، والحماية المدنية:

تعتبر هذه القطاعات محبذة للكثير من الجزائريين والتي يتم فيها تجنيد الآلاف من العناصر على المستوى الوطني. ونظرا لصعوبة الالتحاق بهذه القطاعات مقارنة مع كان ماضيا خاصة في الشرط الخاص بالسن، فإن الكثير من المتخرجين وفي كافة التخصصات يعمدون إلى المشاركة في المسابقات بصفة الأعوان (المتحصلون مستوى الثالثة ثانوي)، وهو ما يعني أنهم يتخلون عن حقهم في أن يكونوا ضباطا (مستوى الليسانس او الماستر على الأقل). ولأجل ما سبق فإن إعادة النظر في الشروط اللازمة للالتحاق بهذه القطاعات خاصة شرط السن يُعتبر حلاً ناجعا يحفظ حق المتخرجين وفي كافة التخصصات من أن يكونوا ضباطا (أي وفق الشهادات المتحصلين عليها)، ناهيك عن زيادة عدد تلكم المناصب بما يتلاءم مع عدد الخريجين سنويا من الجامعات الجزائرية. أما بالنسبة لخريجي التربية البدنية والرياضية فإن هذه القطاعات الحساسة مطالبة أكثر من وقت مضى بجعل تخصص التربية البدنية والرياضية أولوية في التوظيف والتجنيد، خاصة إذا علمنا أن هذه القطاعات بحاجة إلى متخصصين في التربية البدنية والرياضية. أيضا بالنسبة لقطاع إدارة السجون ومؤسسات إعادة التربية، وبما أن النشاط البدني الترويحي يعتبر أساسا لمعالجة الكثير من المشاكل التي يعاني منها المسجونون، فإن خريجي التربية البدنية والرياضية يعتبرون الحل الأمثل لشغل مناصب تُعنى بمرافقتهم وتحسيسهم ووتأطيرهم في النشاط البدني الترويحي والتنافسي. ومثلما يتم توظيف خريجي تخصص علم النفس بصفتهم استشاريين نفسيين فإن الأولى أيضا توظيف خريجي تخصص التربية البدنية والرياضية لما له من آثار إيجابية على هذا القطاع بالذات.

4.3. على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

هذه الوكالة تم استحداثها بهدف منح قروض مصغرة لفائدة الأفراد بهدف بدء مشاريعهم الخاصة، وهي تابعة لوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة. وتقوم بمنح العديد من المنح والقروض المصغرة في إطار تدعيم الأشخاص الذين يحتاجون لرأس مال يمكنهم من شراء للمواد الأولية حتى يتسنى لهم بدء مشاريعهم.

وفي الجدول الموالي نجد بعض الإحصائيات الخاصة بالوكالة (حتى مارس 2021):

جدول رقم (04) يوضح بعض إحصائيات الاستفادة من القروض المصغرة

توزيع القروض	أ كبر نسبة موجهة	بنسبة	عدد المستفيدين
حسب قطاع النشاط	للصناعة الصغيرة	% 39.75	375499
حسب مستوى التعليم	لذوي التعليم المتوسط	% 49.91	471460
	الجامعيون	% 4.05	38244
حسب الجنس	للنساء	% 63.63	601032
حسب الشريحة	من 18-30 سنة	% 35.70	337190

المصدر: المؤلفان، بناء على إحصائيات موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للثلاثي الأول 2021

الجدول السابق على بساطته يمكننا من معرفة ماهية المستفيدين أكثر من هذه القروض، سواء حسب القطاع أو المستوى التعليمي أو الجنس أو الشريحة العمرية. وفي ظل عدم تمكننا من معرفة ماهية تلكم القروض

وكمها ونوعها، فإننا لا نستطيع بأي حال من الأحوال التنبؤ بجدوى هذه القروض حقيقة على أرض الواقع، وهو ما يتطلب دراسات مستفيضة تلعب فيها الإحصائيات دورا مهما جدا. وعلى كل فإننا اقترحنا حل مشكلة خريجي التربية البدنية والرياضية على مستوى هذه الوكالة أو غيرها من الهيئات المكلفة لدعم المؤسسات الناشئة، وهذا من أجل دعم وتشجيع خريجي التربية البدنية والرياضية الراغبين في إنشاء قاعات الرياضة الخاصة (مثلا قاعات كمال الأجسام أو التغذية او التدليك أو التأهيل الحركي مع شركاء آخرين ذوي الاختصاص..إلخ)، وتمكينهم من الحصول على قروض تضمن لهم إنشاء مشاريعهم الخاصة، وكذا إيجاد الآليات الكفيلة بمتابعتهم ومرافقتهم خاصة مع مكونات المجتمع المدني حيث تتحقق حينئذ ثقافة التربية البدنية والرياضية داخل المجتمع.

4- الاستنتاجات العامة للدراسة:

إن هذه الدراسة على بساطتها فقد توصلت إلى الآتي:

1.4. بخصوص التساؤل الرئيسي الأول:

فإننا توصلنا إلى أنه لا يوجد مواءمة بين التعليم العالي في الجزائر وسياسة التشغيل، والسبب الرئيسي في اعتقاد الباحثان هو أن الجامعة الجزائرية على الرغم من التطور الحاصل في كافة ميادينها (منشآت، مخابر، مشاريع بحث، تكنولوجيات..إلخ)، إلا أنها تركز على الكم أكثر من كيف ونوع المتخرجين على مستوى مؤسساتها الجامعية، ناهيك عن ضعف البنية التحتية التي تمكنها من استشراف ما يحتاجه سوق العمل مستقبلا، وكل هذا طبعا بسبب عدم وجود ثقافة لدى المؤسسات والقطاعات على اختلاف توجهاتها بأهمية الاستشراف، وكذا عدم الاهتمام بمخرجات الجامعة.. وعلى كل فجميع الفاعلين (الوزارات بما فيها وزارة التعليم العالي، المؤسسات العمومية والخاصة) على حد سواء لا يشاركون في عملية المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق الشغل، وهذا ما خلصت إليه أحد الدراسات بقولها بأن أهم سبب في تفشي البطالة هو: "عدم الموازنة بين الزيادة في خريجي المدارس ومراكز التكوين، المعاهد والجامعات ومناصب العمل المتوفرة، وهذا لفقدان همزة وصل بين مؤسسات التعليم والمؤسسات الإقتصادية"(بقاط، 1997، ص158). وهو أيضا ما نجده متضمنا في إحدى الدراسات خلال حديثها عن فشل سياسة التشغيل في الجزائر بقولها بأنه رغم: "المجهودات المبذولة من طرف الحكومات المتعاقبة في إعداد برامج ووكالات ومكاتب تهدف بها إلى تحقيق الإدماج المهني لخريجي الجامعة، إلا أن البطالة بينهم في ارتفاع مستمر، فالآليات التي تتبعها في حل المشكلة هي بمثابة حلول مؤقتة لم تصل إلى الحلول النهائية وهي القضاء على بطالة هذه الفئة، حيث أثر ذلك على سوق العمل الجزائري الذي شهد تراجعا كبيرا في توفير مناصب الشغل القارَّة لخريجي الجامعة، فأصبح العمل المؤقت وغير الرسمي الوسيلة البديلة للخروج من حالة النقص والتبعية الإجتماعية والمادية عند الشباب الجامعي"(بلعربي، 2014، ص179).

2.4. بخصوص التساؤل الرئيسي الثاني:

فإننا توصلنا إلى وجود بطالة حقيقية في صفوف خريجي التربية البدنية والرياضية. حيث أنه على الرغم من أن هذه الدراسة اعتمدت على عينة بسيطة جدا (5 معاهد فقط) من بين 22 معهدا على مستوى الجزائر، فإنها وجدت بأنه لا يوجد توافق تماما بين تعداد المتخرجين على مستوى الخمسة معاهد (عينة الدراسة) مع تعداد المناصب المقترحة على مستوى قطاع التربية مثلا، وهو ما يعني أن تعداد المتخرجين على مستوى المعاهد أجمع يعني ببساطة وجود آلاف من البطالين كل عام دون وجود مناصب مكافئة أو موازية أو ملائمة لتعداد الخريجين. ويعزو الباحثان سبب ما سبق ذكره إلى عدم إجراء دراسات استشرافية على مستوى المعاهد حسب كل منطقة وما تحتاجه فعلا من مناصب عمل (تعداد السكان، خصوصية كل ولاية، مرافق ومنشآت رياضية..إلخ).

3.4. بخصوص التساؤل الرئيسي الثالث:

فإننا توصلنا إلى اقتراح مجموعة من الآليات والحلول التي تمكن خريجي التربية البدنية والرياضية من الحصول على مناصب شغل، أهمها:

- **بُعد مناصب الشغل:** زيادة مناصب الشغل على مستوى قطاع التربية (أساتذة التعليم الثانوي والمتوسط)، وكذا إتاحة وفتح المجال لتوظيف الخريجين لشغل مناصب التربية البدنية والرياضية على مستوى الإبتدائي. أيضا ضرورة عقد اتفاقيات مع وزارة الشباب والرياضة التي تحتكر سوق الشغل على المستوى الوطني لصالح طلبتها المتخرجين من المعاهد التابعة لها. أيضا وجود قطاعات أخرى كالأمن، الدفاع الوطني، الحماية المدنية..إلخ والتي لا تأخذ بعين الاعتبار تخصص التربية البدنية والرياضية في مسابقات توظيفها. وأخيرا وجود قطاعات أخرى تبدو مجهرية ولكن بيدها حل معضلة البطالة على مستواها كوكالات التشغيل والقرض المصغر ومؤسسات دعم الشباب، المقاولاتية...إلخ.
- **بُعد المنشآت والمرافق الرياضية:** يجب الأخذ بعين الاعتبار بأن معضلة البطالة في صفوف خريجي معاهد الرياضة لا تتوقف على إيجاد مناصب الشغل فقط، بل إنها تتجاوز ذلك إلى زرع ثقافة الممارسة الرياضية في حد ذاتها والتي ترتبط أساسا بوجود ميزانيات مالية ضخمة تضمن وجود منشآت رياضية ومرافق رياضية سواء داخل المؤسسات التربوية باختلاف أطوارها أو خارجها، وهو الأمر الذي يعني إلزامية خلق مناصب شغل لتسيير تلكم المنشآت، وهذا الأمر الذي يعني تمكين المتخرجين من معاهد الرياضة في الجامعات الجزائرية من شغل مناصب داخل المنشآت الرياضية التي تستحوذ وزارة الشباب والرياضة على ملكيتها وإدارتها وتوظيف إطاراتها.

5- الخاتمة:

صحيح أن مشكلة البطالة في حاضرنا وعلى مستوى خريجي التربية البدنية والرياضية بالجامعات الجزائرية هي معضلة بالنسبة للكثير من الهيئات والمؤسسات التي ترى أنها مشكلة العصر، وأن حلولها صعبة المنال، خاصة إذا علمنا أن حلها لا يخص قطاع حكومي أو جهة معنية بذاتها، حيث تكمن:

"مشكلة البطالة في كونها مشكلة مركبة، فمن الخطأ اعتبارها مشكلة إقتصادية فقط ولكن في حقيقتها مشكلة إجتماعية وسياسية واقتصادية، ولهذا يجب أن نأخذ أساليب مواجهتها بالمنهج التكاملي وذلك من خلال تنشئة اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وديمغرافية"(عامر، 2015، ص11). ولكن هذه الدراسة وعلى بساطتها فإنها استطاعت إيجاد الأسباب الرئيسية لها، وكذا واقعها الحقيقي المبني على أساس إحصائيات ثابتة ومعتمدة، كما أنها استطاعت إقتراح العديد من الحلول الناجعة والفعالة لمواجهتمها وضبطها والتقليل منها. فهذه الدراسة توصلت إلى الآتي:

- وجود عدد هائل من متخرجي التربية البدنية والرياضية مقابل شح مناصب الشغل.
- عدم وجود ملاءمة بين مخرجات التكوين واحتياجات سوق العمل الحقيقية المرتبطة بالنشاط الرياضي.
- حيازة قطاع الشباب والرياضة على الكثير من الامتيازات التي تمكن إطاراته من التكوين والتوظيف..
- حاجة معاهد التربية البدنية والرياضية إلى إعادة هيكلة لفرض مكانته داخل منظومة التكوين والعمل.

ولأجل ما سبق فإننا نقترح لمعالجة مشكلة البطالة بعمومها وخصوصها الآتي:

- عقد اتفاقيات مع وزارة الشباب والرياضة تمكن الخريجين من الحصول على نسبة من مناصب الشغل التي تحوزها الوزارة في كافة مرافقها ومنشآتها بالتراب الجزائري والتي يستفيد منها إطاراتها دون غيرهم.
- إيجاد آليات جديدة تمكن خريجي التخصص من التوظيف في مختلف القطاعات.
- عقد اتفاقيات مع وزارة التربية الوطنية تجعل من هذه الأخيرة تزيد من مناصب الشغل في المدارس الثانوية والمتوسطة، وكذا تمنح حق خريجي التربية البدنية والرياضية في تدريس مادة التربية البدنية والرياضية على مستوى المدارس الابتدائية.
- عقد اتفاقيات مع الهيئات الرياضية (الفيدراليات، الإتحاديات..إلخ) تمكن طلبة وخريجي التربية البدنية والرياضية من زيادة الاستفادة من فرص التدريب والتكوين التي تتم على مستوياتها.
- إيجاد آليات موثوقة تمكن من أخذ إحصائيات مفصلة ودقيقة عن مخرجات التعليم العالي وحاجات سوق العمل، وبدون هذه الإحصائيات لا يمكن بأي حال من الأحوال تغيير الواقع المعاش مستقبلا.
- إعادة دراسة ماهية وجدوى عديد التخصصات في كافة ميادين وبرامج التكوين في التعليم العالي.
- القيام بدراسات استشرافية لقطاع التعليم العالي عن ماهية التخصصات التي يحتاجها سوق العمل مستقبلا.
- الاهتمام أكثر بنوع التكوين وكيفه والابتعاد عن سياسة الكم التي تضخ أعداد متزايدة من الخريجين.
- إيجاد شركاء اجتماعيين فعليين يعملون على تحقيق مبدأ المواءمة بين الجامعة والمجتمع.

قائمة المراجع

- **الكتب والمقالات العلمية:**

- بن جلول وفلفول، خالد، عبد القادر. (30 06, 2018). دراسة قياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، *مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية*(00)، 58. جامعة الطارف، الجزائر.
- عماري وقطاف، عمار، ليلى. (ديسمبر, 2010). الجامعة الجزائرية الواقع والآفاق، ، مجلد: 5، عدد: 2، سطيف. *مجلة تنمية الموارد البشرية*، 5(2)، 107.
- بيبي، وليد. (أفريل, 2016). خريجو الجامعات الجزائرية (عمال المعرفة) بين وهم العمل وهاجس البطالة الذكية، *مجلة الإنسان والمجتمع*(3)، 80. جامعة البيض، الجزائر.
- عامر، طارق عبد الرؤوف. (2015). أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن.

- **رسائل الماجستير:**

- بقاط، حنان. (1997). نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية منذ 1994. رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- برعودي، يسمينة. (2009). التعليم العالي وعلاقته بالتغيرات التكنولوجية الحديثة: تكنولوجيا المعلومات. باتنة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخظر، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية.
- بلعربي، أسماء. (2014). واقع سياسة الإدماج لدى خريجي الجامعة الجزائرية، رسالة ماجستير في علم الإجتماع، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، بسكرة، الجزائر.

- **المواقع الإلكترونية:**

- alaraby.co.uk .(15 04, 2017)
https://www.alaraby.co.uk/الجزائر-385-ألف-خريج-جامعي-ينتظرون-فرصة-عمل
- anem.dz (04, 2021)
http://www.anem.dz/ressources/pdf/2021/avril-2021.pdf
- awras.com(18 04, 2021)
https://www.awras.com/وزير-التعليم-العالي-التوظيف-المباشر-ل
- echoroukonline.com(30 11, 2017) .
https://www.echoroukonline.com/حجار-التوظيف-لا-علاقة-له-بوزارة-التعلي
- eldjazaironline.dz(21 07, 2018)

http://eldjazaironline.dz/Accueil/300 /ألف-بطال-يتخرج-سنويا-من-الجامعات-

- eldjazaironline.dz(2019 ,01 07)

http://eldjazaironline.dz/Accueil-في-عمل-طالب-ألف-400-يقارب-ما-توظيف/
إطار-لان/

- el-massa.com(2018 ,05 27)

https://www.el-massa.com/dz/news-106-إلى-1962-في-واحدة-جامعة-من/
2018-في-جامعات